Royaume du Maroc
Ministère des Affaires étrangères, de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant à l'Etranger
Le Ministre

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
الوزير

10 سبتمبر 2024

181/24

إلى
السيد النائب المحترم الحريز السنتيسو
عن الفريق الحركي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: اختطاف واحتجاز شباب مغاربة في الحدود بين تايلاند وميانمار.
المرجع: سؤالكم الكتابي عدد 15791.

سلام تام بوجود مولانا الإمـــام،

وبعد، جواباً على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه حول "اختطاف واحتجاز شباب مغاربة في الحدود بين تايلاند وميانمار"، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الجواب التالية:

1. خلافا لما تناولته بعض المنابر الاعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، فإن المواطنين المغاربة ضحايا الاتجار في البشر لم يكونوا متواجدين فوق التراب التايلاندي، بل ببعض المناطق تحت هيمنة مجموعات اثنية مسلحة خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية بميانمار وببعض دول جنوب شرق آسيا مثل الكامبودج والاووس.

2. وقد وقع هؤلاء الشباب المغاربة ضحية شبكات إجرامية ناشطة في مجال النصب والاحتيال الرقمي والجرائم المالية السيبرانية، حيث تم استدراجهم من خلال عروض عمل وهمية بأجور مغرية، ما أدى بهم إلى الاحتجاز والاستغلال – وأحيانا التعذيب إذا ما رفضوا الامتثال للأوامر والتعليمات الرامية للمزيد من تضليل ضحايا النصب والاحتيال.

3. تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بشأن الأولوية القصوى المولاة لشؤون مغاربة العالم وتتبع أحوال المواطنين المغاربة خارج أرض الوطن، فإن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج لم تذخر جهدا لإنجاح عملية تحرير المواطنين المعنيين.

4. منذ تناسل أولى الأنباء حول هذه القضية، تعبأت مختلف الهياكل المركزية للوزارة، وسفارات المملكة المغربية بالتايلاند وماليزيا، في تواصل وتنسيق وثيقين مع السلطات المغربية المعنية والأجهزة الأمنية الوطنية. كما فتحت قنوات تواصل وتعاون مع السفارات المعنية بالرباط، وكذا مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة في بانكوك، ومع بعض المنظمات غير الحكومية التي تنشط في تحرير الرهائن على مستوى المنطقة.

5. توخت كل الجهود مقاربة تنبني على الحذر والتكتم، بالنظر أولا لضرورة الحفاظ على السلامة البدنية للمواطنين المغاربة المعنيين، ثم بسبب حساسية الإشكالية التي تطرحها مناطق تواجدهم، في ثغور حدودية بين كل من تايلاند والكامبودج واللاووس وميانمار؛ وكذا في بعض المناطق الشديدة التعقيد من الناحية الأمنية والسياسية بميانمار، بسبب تواجد جماعات مسلحة خارجة عن سيطرة الجهات الحكومية.

6. في هذا السياق الصعب، حرصت كل الجهود على التوفيق بين ضوابط العمل الدبلوماسي المتعارف عليها دوليا من جهة، وضرورة القيام بكل ما من شأنه فتح وتسهيل قنوات لتمكين المواطنين الراغبين في ذلك من مغادرة المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة المذكورة.

7. من خلال ما توصلت به الوزارة من شكايات، وكذا من خلال مساعي سفارة المملكة المغربية بالتايلاند، في إطار واجب المساعدة والحماية القنصلية، فإن عدد الشباب المغاربة الذين تم التوصل إلى حصرهم في عين المكان كضحايا لهاته الشبكات الاجرامية يتحدد في 34 شخصا: 24 في ميانمار و5 في اللاوس و5 من كامبوديا.

8. في إطار عملها الميداني والإداري، قامت سفارة المملكة المغربية بالتايلاند بمساع حثيثة لدى السلطات المعنية بكل من التايلاند والكمبودج واللاووس وميانمار، لإبلاغها بالوضع وإشعارها بتواجد مواطنين مغاربة ضحايا الاتجار بالبشر وحثها على التعاون والتدخل بكافة السبل القانونية المتاحة للعمل على اخلاء سبيل المواطنين المغاربة المحتجزين من طرف شبكات الاتجار بالبشر.

9. كما تم توجيه سفير صاحب الجلالة بالتايلاند للوقوف ميدانيا على الجهود في المنطقة الحدودية بين التايلاند وميانمار – مكان تواجد مراكز احتجاز المغاربة. حيث ربط عدة اتصالات مع السلطات المختصة وهيئات المجتمع المدني وممثلي المنظمة الدولية للهجرة، لخلق سبل لتحرير المواطنين والمواطنات المغاربة الذين تم إكراههم على العمل في شركات وهمية تنشط في عمليات النصب والاحتيال الالكتروني. كما انتقل أيضا أعضاء السفارة إلى كامبوديا واللاووس للتدخل لدى السلطات المختصة بغرض تسهيل عودة المواطنين المغاربة في أحسن الظروف الى أرض الوطن.

10. من جهة أخرى، عمل المغرب، من خلال سفارة المملكة بالتايلاند، على تعبئة وتوحيد جهود بعض الدول الافريقية التي تعاني بدورها من نفس الإشكالية، لبلورة مقاربة جماعية ناجعة للتواصل مع سلطات بلدان الاعتماد المعنيين والتعاون معها لإيجاد سبل لمكافحة هذه الافة التي تحدق بالمواطنين والمواطنات الافارقة بالخصوص وغيرهم من بعض الدول. كما تم الاتفاق مع هذه السفارات على إشراك منظمات المجتمع المدني الناشطة في الميدان قصد العمل على إخلاء سبيل المواطنين الافارقة ضحايا الاتجار بالبشر.

11. وبفضل تكاثف جهود كافة السلطات الوطنية والتعبئة القوية والمسؤولة لعائلات الضحايا، تم التوصل لتحرير المواطنين المغاربة الأربع والثلاثون من قبضة الشبكات الإجرامية. وقد استفادوا من مساعدة الوزارة فيما يخص نقلهم من مناطق الاحتجاز إلى مراكز الإيواء بانتظار الترحيل، وكذا من المساعدة اللازمة فيما يتعلق بالعبور والإقامة والاجراءات الإدارية اللازمة. من أصل أربع وثلاثين مغربي، تكفلت الوزارة بمصاريف اقتناء تذاكر الطيران الخاصة ب26 مواطن لتأمين عودتهم إلى أرض الوطن. كما تم التكفل في بعض الحالات بنفقات الإيواء بالفنادق في انتظار استكمال إجراءات العودة.

12. كما عملت الوزارة مؤخرا، بتنسيق مع سفارة المملكة المغربية بالتايلاند على تقديم المساعدة الازمة، المادية والإدارية، من أجل تسهيل عودة خمسة مواطنين آخرين كانوا محتجزين بكامبوديا، ليرتفع العدد الإجمالي إلى حد الأن، إلى 39 مواطنا مغربيا.

13. بناء على ما سبق ذكره، فإن الأرقام التي تناقلتها بعض المواقع الاجتماعية – والتي تحدث بعضها عن 100 وبعضها الآخر عن 400 شخص يُزعم أنهم احتجزوا كرهائن، تفتقر الى أي سند توثيقي بأسماء المعنيين بالأمر. فلم يتم تأكيد أي من هذه الأرقام على الإطلاق. كما لا توجد أية شكايات من العائلات المعنية من شأنها أن تُثبت هاته الادعاءات من قريب أو بعيد.

14. وتجدر الإشارة، في الأخير، إلى أن الوزارة، بمصالحها المركزية وسفارات المملكة المغربية بالخارج، مجندة بشكل مستمر من أجل تلقي أية إشارة عن ضحايا جدد محتملين والقيام الفوري بالإجراءات اللازمة، بنفس المقاربة المبنية على العمل الميداني، وبنفس مستوى التعبئة والتنسيق مع السلطات والأجهزة الوطنية المختصة.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.

ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
والمغاربة المقيمين بالخارج